

الله سبحانه، فإن الإنسان بواسطة الأعمال الصالحة والإعتقادات الحقّة الصادقة يكتسب لنفسه كمالات لا تتعلق إلا بما هُيء له عند الله سبحانه من القرب والزلفى والرضوان والجنان، وبواسطة الأعمال الطالحة والعقائد السخيفة الباطلة يكتسب لنفسه صوراً لا تتعلق إلا بالدنيا الدائرة وزخارفها الفانية، ويؤديها ذلك أن ترد بعد مفارقة الدنيا وانقطاع الإختيار إلى دار البوار ومهاد النار، وهذا سير حقيقي؛ وعلى هذا فالمسألة حقيقية والحجة التي ذكرناها واستنفدناها من الكتاب العزيز حجة برهانية.

توضيح ذلك: إنّ هذه الصور للنفس الإنسانية الواقعة في طريق الإستكمال، والإنسان نوع حقيقي بمعنى أنه موجود حقيقي مبدأ لآثار وجودية عينية، والعلل الفياضة للموجودات أعطتها قابلية النيل إلى كمالها الأخير في وجودها بشهادة التجربة والبرهان، والواجب تعالى تام الإفاضة فيجب أن يكون هناك إفاضة لكل نفس مستعدة بما يلائم استعدادها من الكمال، ويتبدل به قوتها إلى الفعلية، من الكمال الذي يسمى سعادة، إن كانت ذات صفات حسنة وملكات فاضلة معتدلة، أو الذي يسمى شقاوة إن كانت ذات رذائل وهيئات ردية.

وإن كانت هذه الملكات والصور حاصلة لها من طريق الأفعال الإختيارية المنبعثة عن اعتقاد الصلاح والفساد، والخوف والرجاء، والرغبة إلى المنافع، والرغبة من المضار، وجب أن تكون هذه الإفاضة أيضاً متعلقة بالدعوة الدينية بالتبشير، والإنذار، والتخويف، والتطميع، لتكون شفاء للمؤمنين فيكملوا به سعادتهم، وخساراً للظالمين فيكملوا به في شقاوتهم، والدعوة تحتاج إلى داعٍ يقوم بها وهو النبي المبعوث من عنده تعالى.

فإذا قيل: كفى في الدعوى ما يدعو إليه العقل من اتباع الإنسان للحق في الإعتقاد والعمل، وسلوكه طريق الفضيلة والتقوى، فأَيُّ حاجة إلى بعث الأنبياء؟

الجواب على ذلك: العقل الذي يدعو إلى ذلك ويأمر به، هو العقل العملي الحاكم بالحسن والقبح، دون العقل النظري المدرك لحقائق الأشياء كما مرّ بيانه سابقاً، والعقل العملي يأخذ مقدمات حكمه من الإحساسات الناصبة، والإحساسات التي هي بالفعل في الإنسان في بادئ حاله، هي إحساسات القوى الشهويّة والغضبيّة، وأمّا القوة الناطقة القدسيّة فهي بالقوّة، فهذه التي بالفعل لا تدع الإنسان يخرج من القوة إلى الفعل كما هو مشهود في حال الإنسان فكل قوم أو فرد فقد التربية الصالحة عاد عما قليل إلى التوحش والبربريّة مع وجود العقل فيهم وحكم الفطرة عليهم، فلا غناء عن تأييد إلهي بنبوّة تؤيد العقل^(١).

واستكمالاً للبحث، عالج العلامة الطباطبائي هذه المسألة من الزاوية الاجتماعيّة فقال: «فإذا قيل: هب إن العقل لا يستقل بالعمل في كلّ فرد أو في كلّ قوم في جميع التقادير، ولكن الطبيعة تميل دائماً إلى ما فيه صلاحها، والإجتماع التابع لها مثلها يهدي إلى صلاح أفرادها فهو يستقرّ بالآخرة على هيئة صالحة فيها سعادة أفراد المجتمعين وهو الأصل المعروف بتبعية المحيط، فالتفاعل بين الجهات المتضادة يؤدي بالآخرة إلى اجتماع صالح مناسب لمحيط الحياة الإنسانيّة جالب لسعادة النوع المجتمع الأفراد، ويشهد به ما نشاهده ويؤيده التاريخ، أن

(١) تفسير الميزان، م.م، ج ٢، ص ١٥٠ - ١٥١.

الإجتماعات لا تزال تميل إلى التكامل وتتمنى الصلاح وتتوجه إلى السعادة اللذيذة عند الإنسان، فمنها ما بلغ مبتغاه وأمنيته كما في بعض الأمم مثل (سويسرا)، ومنها ما هو في الطريق، ولما يتم له شرائط الكمال وهي قريبة أو بعيدة كما في سائر الدول»^(١).

يكون الجواب على ذلك: «تمايل الطبيعة إلى كمالها وسعادتها مما لا يسع أحداً إنكاره، والإجتماع المنتهي إلى الطبيعة حاله حال الطبيعة في التوجه إلى الكمال، لكن الذي ينبغي الإمعان فيه أن هذا التمايل والتوجه لا يستوجب فعلية الكمال والسعادة الحقيقية، لما ذكرنا من فعلية الكمال الشهوي والغضبي في الإنسان وكون مبادئ السعادة الحقيقية فيه بالقوة، والشاهد عليه عين ما استشهد به في الإعتراض من كون الإجتماعات المدنية المنقرضة والحاضرة متوجهة إلى الكمال، ونيل بعضها إلى المدنية الفاضلة السعيدة، وقرب البعض الآخر أو بعده، فإن الذي نجده عند هؤلاء من الكمال والسعادة هو الكمال الجسمي وليس الكمال الجسمي هو كمال الإنسان، فإن الإنسان ليس هو الجسم بل هو مركب من جسم وروح، مؤلف من جهتين مادية ومعنوية له حياة في البدن وحياة بعد مفارقتة من غير فناء وزوال، يحتاج إلى كمال وسعادة تستند إليها في حياته الآخرة، فليس من الصحيح أن يعد كماله الجسمي الموضوع على أساس الحياة الطبيعية كمالاً له وسعادة بالنسبة إليه، وحقيقته هذه الحقيقة.

فتبين أن الإجتماع بحسب التجربة إنما يتوجه بالفعل إلى فعلية الكمال الجسماني دون فعلية الكمال الإنساني، وإن كان في قصدها

(١) م. ن، ج ٢، ص ١٥٢.

هداية الإنسان إلى كمال حقيقته لا كمال جسمه الذي في تقوية جانبه هلاك الإنسانية وانحلال تركيبه، وضلاله عن صراطه المستقيم، فهذا الكمال لا يتم له إلا بتأييد من النبوة، والهداية الإلهية^(١).

ويُضيف: «فإن قلت: لو صحّت هذه الدعوة النبوية ولها ارتباط بالهداية التكوينية لكان لازماً فعلية التأثير في المجتمعات الإنسانية، كما أن هداية الإنسان بل كل موجود مخلوق إلى منافع وجوده أمر فعلي جار في الخلقة والتكوين، فكان من اللازم أن يتلبس به المجتمعات، ويجري في ما بين الناس مجرى سائر الغرائز الجارية، وليس كذلك، فكيف يكون إصلاحاً حقيقياً ولا تقبله المجتمعات الإنسانية؟ فليست الدعوة الدينية في رفعها اختلافات الحياة إلا فرضية غير قابلة للانطباق على الحقيقة.

قلت: أولاً: أثر الدعوة الدينية مشهود معاً، لا يرتاب فيه إلا مكابر، فإنها في جميع أعصار وجودها منذ ظهرت، ربت ألوفاً وألوفاً من الأفراد في جانب السعادة، وأضعاف ذلك وأضعاف أضعافهم في جانب الشقاء بالقبول والرد، والإنقياد والإستكبار، والإيمان والكفر، مضافاً إلى بعض المجتمعات الدينية المنعقدة أحياناً من الزمان، على أن الدنيا لم تقضِ عمرها بعد، ولما ينقرض العالم الإنساني، ومن الممكن أن يتحول الاجتماع الإنساني يوماً إلى اجتماع ديني صالح، فيه حياة الإنسانية الحقيقية وسعادة الفضائل والأخلاق الراقية يوم لا يعبد فيه إلا الله سبحانه، ويسار فيه بالعدالة والفضيلة، وليس من الجائز أن نعد مثل هذا التأثير العظيم هيناً لا يعبأ به.

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٢، ص١٥٣.

وثانياً : أن الأبحاث الاجتماعية وكذا علم النفس وعلم الأخلاق، تثبت أن الأفعال المتحققة في الخارج لها ارتباط بالأحوال والملكات من الأخلاق ترتفع من ثدي الصفات النفسانية، ولها تأثير في النفوس، فالأفعال آثار النفوس وصفاتها، ولها آثار في النفوس في صفاتها، ويستنتج من هناك أصلاً: أصل سرية الصفات والأخلاق، وأصل وراثتها، فهي تتسع وجوداً بالسرية عرضاً، وتتسع ببقاء وجودها بالوراثة طولاً.

فهذه الدعوة العظيمة وهي تصاحب الاجتماعات الإنسانية من أقدم عهودها، في تاريخها المضبوط وقبل ضبط التاريخ لا بد أن تكون ذات أثر عميق في حياة الإنسان الاجتماعية من حيث الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة الكريمة، فللدعوة الدينية آثار في النفوس وإن لم تجبها ولم تؤمن بها.

بل حقيقة الأمر؛ أن ما نشاهد في الاجتماعات الحاضرة من الملل والأمم الحية من آثار النبوة والدين، وقد ملكوها بالوراثة أو التقليد، فإن الدين منذ ظهر بين هذا النوع حملته وانتحلت به أمم وجماعات هامة، وهو الداعي الوحيد الذي يدعو إلى الإيمان، والأخلاق الفاضلة والعدل والصالح، فالموجود من الخصائل الحميدة بين الناس اليوم وإن كان قليلاً بقايا من آثاره ونتائجه، فإن التدابير العامة في الاجتماعات المتكونة ثلاثة لا رابع لها: أحدها تدبير الإستبداد وهو يدعو إلى الرقبة في جميع الشؤون الإنسانية، وثانيها القوانين المدنية وهي تجري وتحكم في الأفعال فحسب، وتدعو إلى الحرية فيما وراء ذلك من الأخلاق وغيرها، وثالثها الدين وهو يحكم في الإعتقادات والأخلاق والأفعال جميعاً ويدعو إلى إصلاح الجميع.

فلو كان في الدنيا خير مرجو أو سعادة، لوجب أن ينسب إلى الدين وتربيته .

ويشهد بذلك ما نشاهده من أمر الأمم التي بنت اجتماعها على كمال الطبيعة، وأهملت أمر الدين والأخلاق، فإنهم لم يلبثوا دون أن افتقدوا الصلاح والرحمة والمحبة وصفاء القلب وسائر الفضائل الخلقية والفطرية مع وجود أصل الفطرة فيهم، ولو كانت أصل الفطرة كافية، ولم تكن هذه الصفات بين البشر من البقايا الموروثة من الدين لما افتقدوا شيئاً من ذلك .

على أن التاريخ أصدق شاهد على الإقتباسات التي عملتها الأمم المسيحية بعد الحروب الصليبية، فاقتبسوا مهمات النكات من القوانين العامة الإسلامية فتقلدوها وتقدموا بها، والحال أن المسلمين اتخذوها وراءهم ظهرياً، فتأخر هؤلاء وتقدم أولئك، والكلام طويل الذيل^(١) .

وبالجملة: الأصلان المذكوران: «أعني السراية والوراثية، وهما التقليد الغريزي في الإنسان والتحفظ على السيرة المألوفة يوجبان نفوذ الروح الديني في الاجتماعات كما يوجبان في غيره ذلك وهوتاثير فعلي^(٢)» .

وبالمحصلة العامة حول هذه المسألة يقول العلامة الطباطبائي: «السبب في بعث الأنبياء وإنزال الكتب، وبعبارة أخرى العلة في الدعوة الدينية، وهو أن الإنسان بحسب طبعه وفطرته سائر نحو الاختلاف كما أنه سالك نحو الاجتماع المدني، وإذا كانت الفطرة هي الهادية إلى

(١) نهاية الحكمة، م.م، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) تفسير الميزان، م.م، ج ٢، ص ١٥٤ .

الاختلاف لم تتمكن من رفع الاختلاف، وكيف يدفع شيء ما يجذبه إليه نفسه، فرفع الله سبحانه هذا الاختلاف بالنبوة والتشريع بهداية النوع إلى كماله اللائق بحالهم المصلح لشأنهم، وهذا الكمال كمال حقيقي داخل في الصنع والإيجاد فما هو مقدمته كذلك، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾^(١)، فبين أن من شأنه وأمره تعالى أن يهدي كل شيء إلى ما يتم به خلقه، ومن تمام خلقه الإنسان أن يهتدي إلى كمال وجوده في الدنيا والآخرة، وقد قال تعالى أيضاً: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَتُّوْلًا وَهَتُّوْلًا مِّنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(٢)، وهذه الآية تفيد أن شأنه تعالى هو الإمداد بالعطاء؛ يمد كل من يحتاج إلى إمداده في طريق حياته ووجوده، ويعطيه ما يستحقه، وأن عطاءه غير محظور ولا ممنوع من قبله تعالى إلا أن يمتنع ممتنع بسوء حظ نفسه، من قبل نفسه لا من قبله تعالى.

ومن المعلوم، أن الإنسان غير متمكن من تميم هذه النقيصة من قبل نفسه، فإن فطرته هي المؤدية إلى هذه النقيصة فكيف يقدر على تميمها وتسوية طريق السعادة والكمال في حياته الاجتماعية؟.

وإذا كانت الطبيعة الإنسانية هي المؤدية إلى هذا الاختلاف العائق للإنسان عن الوصول إلى كماله الحري به، وهي قاصرة عن تدارك ما أدت إليه وإصلاح ما أفسدته، فالإصلاح لو كان يجب أن يكون من جهة غير جهة الطبيعة، وهي الجهة الإلهية التي هي النبوة بالوحي، ولذا عبر تعالى عن قيام الأنبياء بهذا الإصلاح ورفع الاختلاف بالبعث ولم ينسبه

(١) سورة طه، الآية: ٥٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٢٠.

في القرآن كله إلا إلى نفسه، مع أن قيام الأنبياء كسائر الأمور له ارتباطات بالمادة بالروابط الزمانية والمكانية.

فالنبوة حالة إلهية، وإن شئت قل غيبية نسبتها إلى هذه الحالة العمومية من الإدراك والفعل نسبة اليقظة إلى النوم بها يدرك الإنسان المعارف التي بها يرتفع الاختلاف والتناقض في حياة الإنسان، وهذا الإدراك والتلقي من الغيب هو المسمى في لسان القرآن بالوحي، والحالة التي يتخذها الإنسان منه لنفسه بالنبوة.

ومن هناك، يظهر أن هذا أعني تأدية الفطرة إلى الاجتماع المدني من جهة وإلى الاختلاف من جهة أخرى، وعنايته تعالى بالهداية إلى تمام الخلقة مبدأ حجة على وجود النبوة، وبعبارة أخرى دليل النبوة العامة^(١).

العصمة أو (عصمة الأنبياء):

بناءً على ما تقدم في مسألة النبوة، وحتى يستقيم المعنى المذكور آنفاً، لا بد أن يكون الأنبياء ﷺ معصومون عن الخطأ؛ وبالتالي يقع الحديث هنا عن هذه العصمة وعن ماهيتها وأقسامها بحسب ما يعتقده العلامة الطباطبائي.

إنطلق في بيان ذلك من خلال تقسيمه لمعنى العصمة إلى ثلاثة أقسام، وشارحاً لمعنى كل قسم، فقال: أن العصمة على ثلاثة أقسام: العصمة عن الخطأ في تلقي الوحي، والعصمة عن الخطأ في التبليغ والرسالة، والعصمة عن المعصية وهي ما فيه هتك حرمة العبودية

(١) تفسير الميزان، م.م، ج ٢، ص ١٣٢ - ١٣٣.

ومخالفة مولوية، ويرجع بالآخرة إلى قول أو فعل ينافي العبودية منافاة ما، ونعني بالعصمة وجود أمر في الإنسان المعصوم يصونه عن الوقوع فيما لا يجوز من الخطأ أو المعصية.

وأما الخطأ في غير باب المعصية وتلقي الوحي والتبليغ، وبعبارة أخرى في غير باب أخذ الوحي وتبليغه والعمل به، كالخطأ في الأمور الخارجية نظير الأغلاط الواقعة للإنسان في الحواس وإدراكاتها أو الإعتباريات من العلوم، ونظير الخطأ في تشخيص الأمور التكوينية من حيث الصلاح والفساد والنفع والضرر ونحوها، فالكلام فيها خارج عن هذا المبحث.

وكيف كان، فالقرآن يدل على عصمتهم ﷺ في جميع الجهات الثلاث:

أما العصمة عن الخطأ في تلقي الوحي وتبليغ الرسالة، فيدل عليه قوله تعالى في الآية: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾^(١)، فإنه ظاهر في أن الله سبحانه إنما بعثهم بالتبشير والإنذار وإنزال الكتاب وهذا هو الوحي، ليبينوا للناس الحق في الإعتقاد والحق في العمل، وبعبارة أخرى لهداية الناس إلى حق الإعتقاد وحق العمل، وهذا هو غرضه سبحانه في بعثهم، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾^(٢)، فبين أنه لا يضل في فعله ولا

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٣.

(٢) سورة طه، الآية: ٥٢.

يخطيء في شأنه فإذا أراد شيئاً فإنما يريده من طريقه الموصل إليه من غير خطأ، وإذا سلك بفعل إلى غاية فلا يضل في سلوكه، وكيف لا ويده الخلق والأمر وله الملك والحكم، وقد بعث الأنبياء بالوحي إليهم وتفهمهم معارف الدين ولا بد أن يكون، وبالرسالة لتبليغها للناس ولا بد أن يكون. وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ أُمَّرِيَّ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرًا﴾^(١)، وقال أيضاً: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾^(٢).

ويدل على العصمة عن الخطأ أيضاً قوله تعالى:

﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٢٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا^(٢٧) لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا^(٢٨)﴾^(٣).

فظاهره أنه سبحانه يختص رسله بالوحي فيظهرهم ويؤيدهم على الغيب بمراقبة ما بين أيديهم وما خلفهم، والإحاطة بما لديهم لحفظ الوحي عن الزوال والتغير بتغيير الشياطين وكل مغير غيرهم، ليتحقق إبلاغهم رسالات ربهم، ونظيره قوله تعالى حكاية عن قول ملائكة الوحي: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٤)، دلت الآيات على أن الوحي من حين شروعه في النزول إلى بلوغه النبي إلى تبليغه للناس محفوظ مصون عن تغيير أي مغير غيره.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٣.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢١.

(٣) سورة الجن، الآيات: ٢٦، ٢٨.

(٤) سورة مريم، الآية: ٦٤.

وهذان الوجهان من الإستدلال، وإن كانا ناهضين على عصمة الأنبياء ﷺ في تلقي الوحي وتبليغ الرسالة فقط دون العصمة عن المعصية في العمل على ما قررنا، لكن يمكن تتميم دلالتهما على العصمة من المعصية، أيضاً بأن الفعل دال كالقول عند العقلاء فالفاعل لفعل يدل بفعله على أنه يراه حسناً جائزاً، كما لو قال: إن الفعل الفلاني حسن جائز فلو تحققت معصية من النبي وهويأمر بخلافها لكان ذلك تناقضاً منه، فإن فعله يناقض حينئذ قوله فيكون حينئذ مبلغاً لكلا المتناقضين، وليس تبليغ المتناقضين بتبليغ للحق فإن المخبر بالمتناقضين لم يخبر بالحق لكون كل منهما مبطلاً للآخر، فعصمة النبي في تبليغ رسالته لا تتم إلا مع عصمته عن المعصية وصونه عن المخالفة كما لا يخفى.

ويدل على عصمتهم مطلقاً قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فِهْدَنَهُمْ أَقْدَرَهُ﴾^(١)، فجميعهم ﷺ كتب عليهم الهداية، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٢) ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُّضِلٍّ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٣)، فنفي عن المهتدين بهدايته كل مضل يؤثر فيهم بضلال، فلا يوجد فيهم ضلال، وكل معصية ضلال، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يٰٓأَدَمُ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾^(٤) وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٢) سورة الزمر، الآيتان: ٣٦ - ٣٧.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٧.

مُسْتَقِيمٌ ﴿١٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٢﴾ ﴿١﴾، فعَدَّ كل معصية ضلالاً حاصلاً بإضلال الشيطان بعد ما عدها عبادة للشيطان، فإثبات هدايته تعالى في حق الأنبياء ﷺ ثم نفى الضلال عمن اهتدى بهداه ثم عد كل معصية ضلالاً تبرئة منه تعالى لساحة أنبيائه عن صدور المعصية منهم، وكذا عن وقوع الخطأ في فهمهم الوحي وإبلاغهم إياه.

ويدلّ عليها أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ ﴿٢﴾، وقال أيضاً: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ ﴿٣﴾، فوصف هؤلاء الذين أنعم عليهم من النبيين بأنهم ليسوا بضالين، ولو صدر عنهم معصية لكانوا بذلك ضالين وكذا لو صدر عنهم خطأ في الفهم أو التبليغ، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى فيما يصف به الأنبياء: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ ﴿٥٨﴾ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴿٥٩﴾ ﴿٤﴾.

فجمع في الأنبياء أولى الخصلتين: أعني الإنعام والهداية، حيث أتى بمن البيانية في قوله: ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ بعد قوله: ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ

(١) سورة يس، الآيات: ٦٠ - ٦٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٣) سورة الفاتحة، الآيتان: ٦ - ٧.

(٤) سورة مريم، الآيتان: ٥٨ - ٥٩.

عَلَيْهِمْ ﷺ، ووصفهم بما فيه غاية التذلل في العبودية، ثم وصف الخلف بما وصف من أوصاف الذم، والفريق الثاني غير الأول لأن الفريق الأول رجال ممدوحون مشكورون دون الثاني، وإذ وصف الفريق الثاني وعرفهم بأنهم اتبعوا الشهوات وسوف يلقون غيًّا، والفريق الأول وهم الأنبياء ما كانوا يتبعون الشهوات ولا يلحقهم غي، ومن البديهي، أن من كان هذا شأنه لم يجز صدور المعصية عنه حتى أنهم لو كانوا قبل نبوتهم ممن يتبع الشهوات لكانوا، بذلك ممن يلحقهم الغي لمكان الإطلاق في قوله: ﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾.

وهذا الوجه قريب من قول من استدل على عصمة الأنبياء من طريق العقل، بأن إرسال الرسل وإجراء المعجزات على أيديهم تصديق لقولهم، فلا يصدر عنهم كذب وكذا تصديق لأهليتهم للتبليغ، والعقل لا يعد إنساناً يصدر منه المعاصي والأفعال المنافية لمرام، ومقصد كيف كان أهلاً للدعوة إلى ذلك المرام فإجراء المعجزات على أيديهم يتضمن تصديق عدم خطأهم في تلقي الوحي وفي تبليغ الرسالة وفي امتثالهم للتكاليف المتوجه إليهم بالطاعة.

ولا يرد عليه: أن الناس وهم عقلاء يتسببون في أنواع تبليغاتهم وأقسام أغراضهم الاجتماعية بالتبليغ ممن لا يخلو عن بعض القصور والتقصير في التبليغ، فإن ذلك منهم لأحد أمرين لا يجوز فيما نحن فيه، إما لمكان المسامحة منهم في اليسير من القصور والتقصير، وإما لأن مقصودهم هو البلوغ إلى ما تيسر من الأمر المطلوب، والقبض على اليسير والغض عن الكثير وشيء من الأمرين لا يليق بساحته تعالى.

ولا يرد عليه أيضاً، ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ

يَحْذَرُونَ^(١)، فإن الآية وإن كانت في حق العامة من المسلمين ممن ليس بمعصوم لكنه أذن لهم في تبليغ ما تعلموا من الدين وتفقهوا فيه، لا تصديق لهم فيما أنذروا به وجعل حجية لقولهم على الناس والمحذور إنما هوفي الثاني دون الأول.

ومما يدل على عصمتهم ﷺ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٢)، حيث جعل كون الرسول مطاعاً غاية للإرسال، وقصر الغاية فيه، وذلك يستدعي بالملازمة البينة تعلق إرادته تعالى بكل ما يطاع فيه الرسول، وهو قوله أو فعله لأن كلا منهما وسيلة معمولية متداولة في التبليغ، فلو تحقق من الرسول خطأ في فهم الوحي أو في التبليغ كان ذلك إرادة منه تعالى للباطل والله سبحانه لا يريد إلا الحق.

وكذا لو صدر عن الرسول معصية قولاً أو فعلاً، والمعصية مبغوضة منهي عنها لكان بعينه متعلق إرادته تعالى، فيكون بعينه طاعة محبوبة فيكون تعالى مريداً وغير مريد، أمراً وناهياً، محبباً ومبغضاً بالنسبة إلى فعل واحد بعينه تعالى عن تناقض الصفات والأفعال علواً كبيراً وهو باطل، وإن قلنا بجواز تكليف ما لا يطاق على ما قال به بعضهم، فإن تكليف ما لا يطاق تكليف بالمحال وما نحن فيه تكليف نفسه محال، لأنه تكليف ولا تكليف، وإرادة ولا إرادة، وحب ولا حب، ومدح وذم بالنسبة إلى فعل واحد!.

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا

(١) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٤.

يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ^(١)، فإن الآية ظاهرة في أن الله سبحانه يريد قطع عذر الناس في ما فيه المخالفة والمعصية وأن لا قاطع للعدر إلا الرسل ﷺ، ومن المعلوم أن قطع الرسل عذر الناس ورفعهم لحجتهم إنما يصح إذا لم يتحقق في ناحيتهم ما لا يوافق إرادة الله ورضاه؛ من قول أو فعل، وخطأ أو معصية، وإلا كان للناس أن يتمسكوا به ويحتجوا على ربهم سبحانه وهونقض لغرضه تعالى.

وعليه، فإذا قيل: الذي يدلّ عليه ما مر من الآيات الكريمة هو أن الأنبياء ﷺ لا يقع منهم خطأ ولا يصدر عنهم معصية وليس ذلك من العصمة في شيء، فإن العصمة على ما ذكره القوم قوة تمنع الإنسان عن الوقوع في الخطأ، وتردعه عن فعل المعصية واقتراف الخطيئة، وليست القوة مجرد صدور الفعل أو عدم صدوره، وإنما هي مبدأ نفساني تصدر عنه الفعل كما تصدر الأفعال عن الملكات النفسانية.

قلت: نعم لكن الذي يحتاج إليه في الأبحاث السابقة هو عدم تحقق الخطأ والمعصية من النبي ﷺ، ولا يضر في ذلك عدم ثبوت قوة تصدر عنها الفعل صواباً أو طاعة وهو ظاهر، ومع ذلك يمكن الاستدلال على كون العصمة مستندة إلى قوة رادعة بما مر في البحث عن الإعجاز من دلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^(٢)، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣)، على أن كلا من الحوادث يحتاج إلى مبدأ يصدر عنه وسبب يتحقق به، فهذه الأفعال الصادرة عن النبي ﷺ على وتيرة واحدة صواباً وطاعة، تنتهي

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٥.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٣.

(٣) سورة هود، الآية: ٥٦.

إلى سبب مع النبي ﷺ وفي نفسه وهي القوة الرادعة، وتوضيحه: أن أفعال النبي المفروض صدورها طاعة أفعال اختيارية من نوع الأفعال الاختيارية الصادرة عنا التي بعضها طاعة وبعضها معصية، ولا شك أن الفعل الاختياري إنما هو اختياري بصدوره عن العلم والمشية، وإنما يختلف الفعل طاعة ومعصية باختلاف الصورة العلمية التي يصدر عنها، فإن كان المقصود هو الجري على العبودية بامتثال الأمر مثلاً تحققت الطاعة، وإن كان المطلوب - أعني الصورة العلمية التي يضاف إليها المشية - اتباع الهوى واقتراف ما نهى الله عنه تحققت المعصية، فاختلاف أفعالنا طاعة ومعصية لاختلاف علمنا الذي يصدر عنه الفعل، ولودام أحد العلمين أعني الحكم بوجوب الجري على العبودية وامتثال الأمر الإلهي لما صدر إلا الطاعة، ولودام العلم الآخر الصادر عنه المعصية والعياذ بالله لم يتحقق إلا المعصية، وعلى هذا فصدور الأفعال عن النبي ﷺ بوصف الطاعة دائماً ليس إلا، لأن العلم الذي يصدر عنه فعله بالمشية صورة علمية صالحة غير متغيرة، وهو الإذعان بوجوب العبودية دائماً، ومن المعلوم أن الصورة العلمية والهيئة النفسانية الراسخة غير الزائلة هي الملكة النفسانية كملكة العفة والشجاعة والعدالة ونحوها، ففي النبي ملكة نفسانية يصدر عنها أفعاله على الطاعة والإنقياد وهي القوة الرادعة عن المعصية.

ومن جهة أخرى، النبي لا يخطئ في تلقي الوحي ولا في تبليغ الرسالة ففيه هيئة نفسانية لا تخطئ في تلقي المعارف وتبليغها، ولا تعصي في العمل، ولو فرضنا أن هذه الأفعال وهي على وتيرة واحدة ليس فيها إلا الصواب والطاعة تحققت منه من غير توسط سبب من الأسباب يكون معه، ولا انضمام من شيء إلى نفس النبي كان معنى

ذلك أن تصدر أفعاله الإختيارية على تلك الصفة بإرادة من الله سبحانه من غير دخالة للنبي ﷺ فيه، ولازم ذلك إبطال علم النبي ﷺ وإرادته في تأثيرها في أفعاله وفي ذلك خروج الأفعال الإختيارية عن كونها اختيارية، وهوينافي افتراض كونه فرداً من أفراد الإنسان الفاعل بالعلم والإرادة، فالعصمة من الله سبحانه إنما هي بإيجاد سبب في الإنسان، النبي يصدر عنه أفعاله الإختيارية صواباً وطاعة وهونوع من العلم الراسخ وهو الملكة كما مر^(١).

وقد عالج العلامة الطباطبائي مسألة الإمامة عند شرحه للآيات القرآنية في تفسيره «الميزان في تفسير القرآن»، مثال ذلك ما ورد في: سورة البقرة الآية: ١٢٤، أو سورة الأنبياء الآيتان: ٧٢ و٧٣، أو في سورة السجدة الآية: ٢٤، أو سورة الإسراء الآية: ٧١، والأنبياء الآية: ٧٣. . وهكذا في العديد من الآيات ذات الصلة. وللتوسع حول هذا الأمر يمكن العودة إلى المصدر المذكور.

(١) تفسير الميزان، م.م، ج ٢، ص ١٣٦ - ١٤٢، كذلك راجع الشيعة في الإسلام، م.م، ص ١٣٠ - ١٤٨.

ثانياً: التفسير

أ - النص والعقل:

يعتقد العلامة الطباطبائي أنّ القرآن الكريم - كنصّ - هو المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الفكر الإسلامي، وهو أيضاً المصدر الرئيسي للنبوة الشاملة للنبي الأكرم ﷺ، أما السنة والمقصود فيها الأحاديث المروية عن النبي ﷺ وأهل البيت ﷺ، فتستمدّ حجّيتها من القرآن أيضاً لكنها تأتي بعد الكتاب، أي ظواهر الآيات القرآنية الكريمة.

أمّا الأحاديث التي تنقل عن الصحابة، فإذا كانت متضمنة أقوال الرسول ﷺ أو أفعاله، ولم تخالف أحاديث أهل البيت، تؤخذ بعين الاعتبار، وإذا كانت متضمنة لرأي الصحابي فحسب، فليست لها حجّية وإن كانت محترمة لأنها صادرة عن هذا الصحابي أو ذاك.

والتفكير العقلي، فإنّ القرآن الكريم يؤيّده ويعتبره جزءاً من التفكير الديني بعد أن يصادق على صدق نبوة النبي الأكرم ﷺ، ويجعل الظواهر القرآنية بما فيها الوحي السماوي وأقوال النبي ﷺ وأهل البيت ﷺ من موارد الحجج العقلية، وهذه الحجج التي يثبت بها الإنسان نظرياته مع ما لديه من نظرة إلهية، تنقسم إلى قسمين: البرهان والجدل.

وهناك طريق آخر لفهم المعارف الدينيّة عبّر عنه العلامة الطباطبائي بالإخلاص في العبوديّة، والذي مؤداه انكشاف الحقائق، والمشاهدة

الباطنية لها، وهذا الأمر لا يتم إلا عن طريق تهذيب النفس حتى تصل إلى مرحلة انكشاف الحقائق، وهو علم لدني (من قبل الله تعالى)، ويقول الطباطبائي: «إننا لا يسعنا أن نحدد نتائجها والحقائق التي تنكشف عن هذه الموهبة والعطية الإلهية، وهؤلاء لما انفصلوا عن كل شيء سوى الله تعالى وأعرضوا عنه، كانوا تحت رعاية الله بصورة مباشرة، فانكشف لهم كل ما يريده الله تعالى لا كل ما يريده»^(١).

وبالمحصلة، فإن العلامة الطباطبائي قال بثلاثة طرق موصلة إلى المفاهيم الدينية والمعارف الإسلامية، وهي: الظواهر الدينية، وهي على قسمين: الكتاب والسنة بالمعنى الأعم، والعقل، من خلال إعماله في التفكير والتدبر في الآفاق والأنفس وسلوك طريق الاستدلال في بيان الحقائق، والإخلاص في العبودية، والتي هي ضرب من ضروب السير والسلوك والمجاهدة الروحية للوصول إلى مرحلة اليقين^(٢).

ويبدو من خلال ما تقدّم، أنّ العقل عند العلامة الطباطبائي ودوره في الوصول إلى المفاهيم الإسلامية والمعارف الدينية، يشغل حيزاً وسطاً بين الوحي (النص) وبين اليقين الذي لا يمكن تحصيله إلى بعد الإخلاص بالعبودية، وطَيّ المراحل السابقة، لذا تراه يقول: «وما يسمع من كلام عن الدعوة الإسلامية، يمكن التأمل فيه، والإستفسار عنه، والإصغاء إلى قول الخالق؛ وبالتالي، فإنّ التصديق والإيمان يجب أن يحصل عليه الإنسان بدليل أو حجة، لا أن يكون الإيمان مسبقاً، ثم إقامة الأدلة وفقاً له.

(١) الشيعة في الإسلام، م.م، ص ٧٧.

(٢) م.ن، ص ٧٢.

فالفكر الفلسفي طريق يدعمه القرآن الكريم ويصادق عليه، ومن جهة أخرى نرى القرآن الكريم وبأسلوبه الرائع، يوضح لنا أن جميع المعارف الحقيقية تنبع من التوحيد ومعرفة الله حقيقة، وما كمال معرفة الله جلّ وعلا إلا لأولئك الذين جعلهم الله من خيرة عبادِهِ، وخصّهم لنفسِهِ، وهم الذين قطعوا تعلقهم القلبي بهذه الدنيا، وآثروا الإخلاص والعبودية، ووجهوا قواهم إلى العالم العلويّ، ونوّروا قلوبهم بنور الله سبحانه، ونظروا ببصيرتهم إلى حقائق الأشياء، وملكوت السماوات والأرض، وهم قد وصلوا إلى مرحلة اليقين، وبوصلهم هذه المنزلة (اليقين) انكشف لهم ملكوت السماوات والأرض، والحياة الخالدة في العالم الخالد^(١).

ويقول العلامة الطباطبائي: أن هنالك اختلاف بين هذه الطرق الثلاثة الموصولة إلى المفاهيم الدينية حيث: «إنّ القرآن الكريم يعرض ثلاث طرق لفهم المعارف الدينية: الظواهر الدينيّة، والعقل، والإخلاص في العبودية، والذي مؤداه انكشاف الحقائق، والمشاهدة الباطنية لها، ولكن يجب أن نعلم أنّ هذه الطرق الثلاثة، تتفاوت فيما بينها من جهات عدّة:

الأولى: إنّ الظواهر الدينية بيانات لفظية، تُستفاد من أبسط الألفاظ، وهي في متناول أيدي الناس، وكلّ يستفيد منها حسب قدرته وفهمه، واستيعابه، على خلاف الطريقتين الأخيرين، إذ يختصان بجماعة خاصة، ولم يكونا لعامة الناس.

الثانية: إنّ العقل هو الطريق الموصل إلى المعارف الإسلامية

(١) تفسير الميزان، م.م، ج ١، ص ٢١١ - ٢١٢.